النهار ١٨-١٢-٢٠١٩

الحملات الممنهجة على المصارف تهدّد الاقتصاد هل إضعاف الثقة يخدم العاملين وأصحاب الودائع؟

سلوى بعلبكي

ليست الحملات على القطاع المصرفي بجديدة، إلا أن ارتفاع وتيرتها أخيراً بالتزامن مع شائعات مشبوهة تستهدف مصارف محددة، باتت تهدد القطاع بأكمله. فاهتزاز الثقة الداخلية والخارجية بقطاعٍ يعتبر ركيزة أساسية في بنية الاقتصاد الوطني، من حيث عراقته وحرفيته ودوره في تمويل القطاع الخاص والدولة، يطيح بما بقي من آمال بعودة الحيوية والنشاط الى اقتصاد يقاوم الموت البطيء والنمو المعدوم.

والأذى لا يطاول المصارف كمؤسسات فحسب، بل ودائع المواطنين مقيمين ومهاجرين ومدخراتهم، ورؤوس أموال الشركات والمؤسسات العاملة على الاراضي اللبنانية، لأن تعرضها لأي نكسة، يمس بالاستقرارين النقدي والمعيشي.

ومع غياب الاستقرار السياسي مترافقاً مع انعدام وجود أفق للحل، من البديهي أن يسعى المودعون إلى سحب ودائعهم من مصارف لبنان الى مصارف في بلدان أكثر استقراراً، وهو ما استدركته المصارف اللبنانية من خلال فرضها قيوداً على التحويلات الدولية والسحوبات النقدية في إجراء يمكن أن يساعد القطاع على الصمود في مواجهة تسونامي الانهيار الذي يواجه هذا البلد.

واذا كانت الحملة على القطاع تركّز على الأرباح التي تجنيها المصارف، وتحديداً على الهندسات المالية التي أجراها مصرف لبنان لزيادة النقمة عليها، فإنه من الضروري الإضاءة على ما يساهم به هذا القطاع في رفد الاقتصاد الوطني بالتمويل والتسليف.

وفق إحصاءات وزارة المال عن العام ٢٠١٨، تسدّد المصارف وحدها ما يعادل ٤٦% من إجمالي الضرائب على الأرباح التي تجبيها الدولة من عموم الشركات والمؤسسات العاملة، في حين أن أرباحها لا تمثل أكثر من ١٥% من إجمالي أرباح هذه المؤسسات، ما يعني أن ثمة تهرباً ضريبياً يقدّر بنحو ٢٠٠٠ مليار ليرة، أو ما يعادل ١،٣ مليار دولار.

حكي كثيراً عن أرباح المصارف من عمليات المقايضة التي جرت ضمن إطار الهندسات المالية الأخيرة، إلا أن مصرف لبنان ألزم المصارف بأن تدرجها في المؤونات. مع ذلك، فإن المصارف سدّدت في ايار ٢٠١٧ ضرائب على الأرباح التي جنتها من هذه العمليات مبلغاً يصل الى ٨٥٠ مليون دولار (على أساس معدل ضريبة ١٧% كما هو مقترح)، مما يعني أن تكلفة سلسلة الرتب والرواتب تأمنت للدولة من المصارف منفردة، ولكن يبقى على الدولة أن تعمل على وضع وتنفيذ خطة إصلاح اقتصادي ومالي مصحوبة بإجراءات ناجعة وفعالة وحازمة لوقف الإهدار في المال العام والحد من الفساد بغية زيادة إيرادات الخزينة العامة.

بلغت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ما يوازي ٥٤،٥ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠١٩ مقابل ٥٩،٤ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠١٨ لتسجل تراجعاً نسبتُه ٨،٢% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٩، عاكساً الانكماش الحادّ في الحركة الاقتصادية. وكانت هذه التسليفات سجّلت في العام ٢٠١٨ تراجعاً للمرّة الأولى منذ العام ٢٠٠٥ نسبتُه ٠،٥%. ويُعزى ذلك خصوصاً إلى انخفاض الطلب على الاقتراض مع تراجع ثقة المستهلك والمستثمر بسبب الأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة. كما أنّ ارتفاع معدّلات الفائدة في الأشهر الأولى من العام ٢٠١٩ كما في العام ٢٠١٨، ساهم أيضاً في الحدّ من الطلب على الإقراض. مع العلم أن هذا المعدل السلبي والمعدلات الضعيفة المسجّلة في الاعوام الأخيرة يعكس مستوى النمو الاقتصادي الضعيف في لبنان.

وعلى الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية والظروف التشغيلية الصعبة، إن كان محلياً أو خارجياً، يواصل القطاع المصرفي اللبناني إظهار قدرته على الصمود، ويظل قوياً ومتيناً، ويخضع للأنظمة والرقابة، ويتمتّع بسيولة وملاءة عالية. وبلغت نسبة كفاية رأس المال وفقاً لـ "بازل ٣" نحو ١٧،٨٥% في نهاية العام ٢٠١٨، متجاوزاً المتطلبات التنظيمية الدولية، ويُحافظ على نوعية الأصول علماً أن نسبة المؤونات على القروض المشكوك في تحصيلها انخفضت إلى ٥٢،١٥% في نهاية تموز ٢٠١٩ مقابل ٦٠،٤٩% في نهاية ٢٠١٨.

ليس سراً القول إن القطاع المصرفي يؤمن فرص العمل اللائق لليد العاملة اللبنانية المؤهلة، فمتوسط الراتب الأساسي في القطاع المصرفي في العام ٢٠١٨ بلغ ٤،٢ ملايين ليرة (على أساس ١٢ شهراً/السنة)، والمصارف تمنح موظفيها مجموعة من التقديمات التي لا يُستهان بها. القطاع يستخدم اليوم ٢٦ ألف موظف لبناني، تشكل الإناث ٤٨،١% منهم وحمَلة الشهادات الجامعية ٧٩,٩%. ثم إن المصارف تسجّل جميع أجَرائها في الصندوق الوطني للضمان وتتحمّل مسؤوليتها القانونية كاملة تجاه هؤلاء فتصون كلّ حقوقهم المادية لضمان مستحقات تقاعدهم، فيما تعمل آلاف المؤسّسات الاقتصادية، إما على التلاعب برواتب مستخدميها أو على عدم تسجيلهم في صندوق الضمان، ما يلحق بهؤلاء خسائر مالية فادحة لدى التقاعد، ويفوت على الصندوق إيرادات ضخمة ويحمّل خزينة الدولة أعباء كبيرة. فهل يرى البعض أن القطاع الذي يلتزم القانون سواء حيال الإفصاح عن عدد العاملين لديه وكامل أجورهم أم لجهة الإفصاح بشفافية تامة عن أرباحه وتسديد الضرائب المترتّبة عليه، يستحق العقاب بشن حملات التهجم الشعواء على مؤسساته فيما يتخلى هؤلاء جميعاً عن واجب ملاحقة المؤسسات المقصرة أو المتخلّفة عن أداء واجبها تجاه مستخدميها وعن سداد مستحقاتها حيال الدولة؟ هل تحمل هؤلاء فعلاً مسؤولياتهم تجاه ملاحقة مصادري الأملاك العامة البحرية والنهرية والبرية؟ هل قاموا بواجباتهم في مكافحة التهرّب الضريبي وفي توسيع قاعدة المكلّفين لتشمل كل فئات القوى العاملة والمهن وفي تحسين الجباية وكبح الرشوة والفساد في الدوائر الرسمية، وخصوصاً دوائر بعض الوزارات المعنيّة؟ وهل تشكّل حملات التجني على القطاع

المصرفي وتشويه سمعته وتوجيه التهم له جزافاً وإضعاف ثقة الداخل والخارج به خدمة حقيقية وصادقة للناس، ولا سيما لأصحاب الودائع ولأسر العاملين في هذا القطاع؟

الحملات على قطاع المصارف، والمشاركون بها ربما لا يعلمون عن جهل أو عن قصد، أهمية وجود هذه المؤسسات ونجاحها وصمودها، وهي إن كانت تجارية لكنها في الوقت عينه، قيمة أساسية وليست مضافة في بنية الاقتصاد الحر، وهي كانت وما زالت ملاذاً آمناً لأموال اللبنانيين والعرب والمستثمرين الأجانب في المنطقة، إضافة الى مروحة واسعة من التسهيلات والخدمات التي أدتها للقطاع الخاص وللمواطنين صغار الدخل في مجالات تمويل الاستيراد والتملّك العقاري والقروض التشغيلية والشخصية وبطاقات الاعتماد، ناهيك بدورها في رعاية المهرجانات السياحية والثقافية، ومساعدة المؤسسات الخيرية الاجتماعية للقيام بواجباتها، كما مبادرتها دوماً الى تقديم الهبات العينية والنقدية عند الضرورة لمؤسسات وأجهزة رسمية لتمكينها من إداء واجباتها الوطنية بجدارة.

الحملة على بنك عوده!

كان لافتاً الحملة التي شنّها البعض على بنك "عوده" والتي وضِعت في سياق الابتزاز الفاضح للمصرف، إضافة إلى كونه أكبر مصرف في لبنان بما يعكس النية في ضرب احد أهم الأعمدة الاساسية للقطاع.

ولكن الرد جاء سريعاً من الخارج، إذ تضمنت لائحة أكبر ١٠٠٠ مصرف في العالم، ١٠ مصارف لبنانية وفي مقدمها بنك "عوده" الذي جاء في المرتبة ٣٤١، بحيث تخطت أمواله الخاصة الأساسية الـ ٣,٢٤ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٨. وتبين أرقام حتى آخر حزيران ٢٠١٩ الآتي:

-الموجودات: ٤٧,٥ مليار دولار

-الودائع: ٣١,٨ مليار دولار، منها ٦٦% في لبنان و٣٣% خارج لبنان بـ(١٠ دول).

-التسليفات للقطاع الخاص ١٢ مليار دولار حتى آخر حزيران، حصة لبنان منها ٤٥%، و٥٥% من مجموع التسليفات في الخارج.

-الأموال الخاصة "الرساميل": ٣,٨ مليارات دولار. وهذه الأموال تؤدي الى نسبة الملاءة ١٩,٣% وهي نسبة عالية بالمعايير المحلية والعالمية.

-أرباح النصف الأول لعام ٢٠١٩: ٢٥٠ مليون دولار

-عدد الفروع ما بين لبنان والخارج: ٢٠٣ فروع منها (٨٠) في لبنان

-عدد الموظفين ٦ آلاف موزعة مناصفة بين لبنان والخارج.

-يساهم بمفرده بما نسبته ٦% من ضرائب الدخل في لبنان

-يساهم بمفرده بـ ٢% بالاقتصاد الإجمالي في البلاد

1500 -مساهم لا يملك الواحد منهم أكثر من ١٠% من قيمة المصرف.

والمعلوم أن "عوده" نال جائزة "المصرف الأكثر أماناً" في لبنان من مؤسّسة Global Finance – NY للأعوام الأربعة الأخيرة على التوالي، وجائزة "أفضل مصرف في لبنان" من مؤسسة Euromoney للعام ٢٠١٩.